



قرار مجلس الوزراء
رقم (9) لسنة 2015 ميلادية
بالإذن لوزارة الاتصالات والمعلوماتية بالتعاقد
بطريق التكاليف المباشر لتركيب منظومة

مجلس الوزراء/

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014 ميلادية، بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014 ميلادية، في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (563) لسنة 2007 ميلادية، بإصدار لائحة العقود الإدارية.
- وعلى كتاب وزير الاتصالات والمعلوماتية رقم (2/1/1) المؤرخ 2014/12/10 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (د. ش. م. 1) المؤرخ 2015/01/17 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الحادي عشر لسنة 2014 ميلادية.

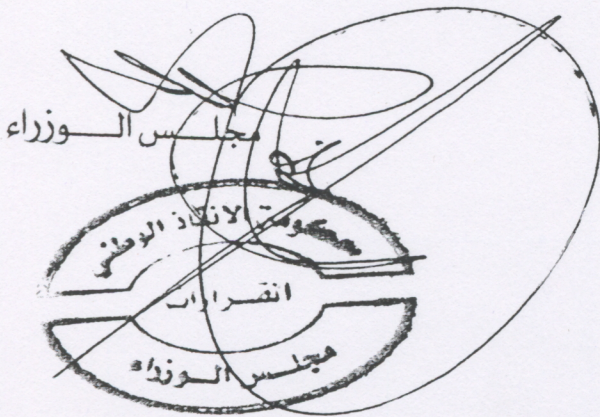
قـرـر

مادة (1)

يؤذن لوزارة الاتصالات والمعلوماتية بالتعاقد بطريق التكاليف المباشر مع شركة (ZTE Group) بمبلغ قدره (23,831,878.32) ثلاثة وعشرون مليوناً وثمانمائة وواحد وثلاثون ألفاً وثمانمائة وثمانية وسبعون دولاراً، لتركيب منظومة متكاملة لحماية اتصالات المواطنين في ليبيا من أي اختراقات.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.



صدر في 27 / 1 / 1436 هـ الموافق 1 / 18 / 2015 ميلادي